E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part II)
19 November 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثاني
عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا العالمية والإقليمية

أهداف التنمية المستدامة: وضع مؤشرات إقليمية للتقدم في تحقيقها

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات حديثة عن التقدم في وضع مؤشرات لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير لمحة عامة للعملية التي شرعت فيها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد، ودور فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بشأن أهداف التنمية المستدامة. ويسلط الضوء على بعض القضايا التي أثيرت أثناء المشاورات الإقليمية، ويضع المبادئ الأساسية للإطار الإقليمي لرصد أهداف التنمية المستدامة.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**الولاية المسندة من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة**	4-1	3
ثانياً-	**مشاركة اللجان الإحصائية الإقليمية**	6-5	3
ثالثاً-	**مشاركة المنطقة العربية وتمثيلها**	11-7	4
رابعاً-	**قضايا هامة أثارتها الدول العربية**	12	5
خامساً-	**تحديد إطار إقليمي للرصد للدول العربية**	16-13	7
سادساً-	**إجراءات للجنة التنفيذية**.....	17	8

أولاً- الولاية المسندة من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة

1- أطلقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين، المعقودة في نيويورك في الفترة من 3 الى 6 اذار/مارس 2015، مناقشة موسّعة حول مجموعة شاملة من المؤشرات لرصد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال المناقشة، عبرت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عن موقف موحد[1]. وطالبت بتخفيف أعباء وضع التقارير (أي اعتماد عدد قليل من المؤشرات المتعددة الأغراض) وأكدت أن للإحصاءات دوراً هاماً في عملية وضع السياسات وتحليلها. وفي ختام المناقشة، أقرت اللجنة الإحصائية خارطة الطريق المقترحة لوضع وتنفيذ إطار للمؤشرات.

2- ووافقت اللجنة الاحصائية على تشكيل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ليتولى مهمة وضع مقترح بمجموعة مؤشرات عالمية. ولتخفيف أعباء تقديم التقارير عن النظم الإحصائية الوطنية، قررت اللجنة الإحصائية تضمين إطار المؤشرات العالمية عدداً محدوداً من المؤشرات، بهدف التوفيق بين تخفيض عدد المؤشرات وجدواها لصنع السياسات، على أن تؤخذ في الاعتبار الأطر المفاهيمية القائمة. ونتيجة لذلك، طُلب من الفريق المشترك بين الوكالات النظر في إمكانية وضع مؤشرات متعددة الأغراض. وجرى الاتفاق على تجنب المؤشرات المركبة التي تقيس التقدم على أساس ترتيب البلدان، واعتماد المؤشرات على أساس جدواها في توجيه عملية صنع السياسات.

3- وشكلت اللجنة الإحصائية فريقاً رفيع المستوى يتولى القيادة الاستراتيجية لعملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وطلبت اللجنة الاحصائية من الفريق الرفيع المستوى العمل على تعزيز الملكية الوطنية لنظام الرصد لما بعد عام 2015، ولا سيما بناء القدرات والشراكات والتنسيق والتنفيذ.

4- وأكدت اللجنة الإحصائية أن الأجهزة الإحصائية الوطنية تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد مجموعة المؤشرات، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. والمؤسف أن بعض الدول الأعضاء لم تكن ممثلة في الاجتماع الأول للفريق المشترك بين الوكالات في نيويورك بخبراء من الأجهزة الإحصائية الوطنية، بل بممثلين من البعثات الدائمة في نيويورك، وذلك يومي 1 و2 حزيران/يونيو 2015. غير أن تغييراً إيجابياً حصل على صعيد المشاركة في الاجتماع الثاني، الذي عُقد في بانكوك في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2015. ونتيجة لذلك، سيُعرض على اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، التي ستُعقد في نيويورك في الفترة من 8 إلى 11 آذار/مارس 2016، مجموعة مقترحة من المؤشرات العالمية لمناقشتها.

ثانياً- مشاركة اللجان الإحصائية الإقليمية

5- يتألف النظام الإحصائي في الأمم المتحدة من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي تضم 24 دولة عضواً ينتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودولاً أخرى تشارك بصفة مراقب، واللجان الإحصائية في اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

---

(1) وكما حدث في العام السابق، عقدت الدول الأعضاء في الإسكوا مشاورات، بدعم من الأمانة التنفيذية، بين المكاتب الإحصائية الوطنية بغية التوصل إلى موقف إقليمي مشترك بشأن جميع البنود المطروحة للمناقشة على جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

6- غير أن العلاقة بين اللجان الإحصائية الإقليمية واللجنة العالمية ضعيفة. لذلك، شكل انضمام اللجان الإحصائية الإقليمية كشركاء إلى هذا النشاط العالمي إنجازاً تاريخياً. وفي البداية، قرر مكتب اللجنة الإحصائية أن يتم تعيين أعضائها وأن تكون عملية التشاور الإقليمي وفقاً للتصنيف الإحصائي لرموز البلدان أو المناطق الإحصائية (M49). وأدى ذلك إلى عدة مشاكل، حتى تقرر أن تجرى المشاورات الإقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار اللجان الإقليمية، ومن خلال العضوية الأصلية للجان الإحصائية في تلك اللجان.

ثالثاً- مشاركة المنطقة العربية وتمثيلها

7- تمثل الجزائر (التي عُيّنت بالاتفاق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) المنطقة العربية في الفريق المشترك بين الوكالات والبحرين ومصر. وتمثل فلسطين والمغرب المنطقة العربية في الفريق الرفيع المستوى.

8- ولتمكين ممثلي المنطقة العربية في الفريق المشترك بين الوكالات من مناقشة الخصوصيات والاحتياجات الإقليمية، استطلع مكتب اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا موقف الدول العربية في لقاءات نظّمت بين البلدان. وجرت مناقشة مواقف الدول العربية واقتراحاتها في اجتماعين.

9- عُقد الاجتماع الأول على هامش الدورة الثانية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة في البحرين في الفترة من 5 إلى 7 أيار/مايو 2015، الذي اشتركت في تنظيمه الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية وحكومة البحرين. واستندت المناقشة إلى نتائج الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، والقائمة الأولية للمؤشرات، والدراسة التي أعدّتها الإسكوا عن خصوصيات المنطقة العربية واحتياجاتها. وفي هذا الاجتماع، جرى التوصل إلى اتفاق على موقف إقليمي مشترك ينسجم مع احتياجات المنطقة العربية.

10- أما الاجتماع الثاني فكان ورشة عمل إقليمية بشأن المؤشرات ذات الأولوية في المنطقة العربية، عُقدت في القاهرة يومي 5 و6 تشرين الأول/أكتوبر 2015، واشترك في تنظيمها صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية. وقد أسفرت هذه الورشة عن إنشاء لجنة فنية لدراسة واستعراض المؤشرات على ضوء احتياجات المنطقة وأولوياتها وقدراتها، وذلك بهدف التوصل إلى الموقف الإقليمي الذي ستقدمه الجزائر والبحرين ومصر في الاجتماع الثاني للفريق المشترك بين الوكالات بشأن أهداف التنمية المستدامة.

11- وأنشئ فريق للنظر في تفاصيل مؤشرات التنمية المستدامة، يمارس نشاطه عبر وسائل الاتصال الإلكترونية. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2015، عقد الفريق مؤتمراً عن بعد قبيل الاجتماع الثاني للفريق المشترك بين الوكالات، بهدف بلورة الموقف الإقليمي لعرضه خلال الاجتماع[2].

(2) ودُعي للمشاركة في الاجتماع التنسيقي ممثلون عن الأجهزة الإحصائية الوطنية في جميع الدول العربية. إضافة إلى ذلك، شملت مراسلات البريد الإلكتروني حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة جميع الدول العربية.

رابعاً- قضايا هامة أثارتها الدول العربية

12- أسفرت المناقشات التي تخللت المشاورات على مستوى المنطقة العربية عن عدد من التوصيات.

(أ) ملاحظات عامة

- تظهر مؤشرات عدة "النسبة المئوية"، وهي ليست ضمن نطاق الإحصاءات الرسمية، بل ينبغي الحصول عليها بعد مراجعات للسجلات الإدارية؛
- لا تحدد بعض المؤشرات وحدة قياس دقيقة كعدد السياسات أو عدد المدن، ما يسبب غموضاً، ويدفع الأجهزة الإحصائية الوطنية إلى التشكيك في دقتها أو قابليتها للمقارنة؛
- لا تنطبق بعض المؤشرات لبعض الأهداف والغايات على المستوى الوطني. وقد لا يؤثر ذلك على المؤشرت العالمية، لكنه يحدث تفككاً في رصد الأهداف ومتابعتها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

(ب) ملاحظات بشأن أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

إضافة إلى فقر الدخل الذي يُعطي صورة هامة ولكن غير وافية عن وضع الأفراد والجماعات، تؤيد الدول العربية اعتماد مقياس متعدد الأبعاد للفقر. ويصلح مقياس الفقر المتعدد الأبعاد أيضاً في رصد الهدفين 10 و12.

الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تفرض خصوصيات المنطقة إثارة قضية الحصول على المياه شرطاً مسبقاً للإنتاج الزراعي المستدام. وقد ركزت المناقشات على أهمية قياس الحصول على الغذاء الكافي.

الهدف 3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

أكدت الدول العربية في موضوع متوسط العمر المتوقع على أهمية قياس الحياة الصحية[3].

الهدف 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

أكدت الدول العربية أهمية النوعية في التعليم وكيفية تأثيرها على فرص العمل اللائق وريادة المشاريع.

(3) ويستخدم عادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة. ولكن التركيز يتحوّل في الآونة الأخيرة من طول عمر الإنسان، إلى تمكينه من عيش حياة كريمة. ويستتبع ذلك تحوّلاً في القياس من مجرد قياس متوسط العمر المتوقع إلى قياس الحياة الصحية. ويعرّف ذلك بمتوسط عدد السنوات التي يمكن أن يتوقع الفرد عيشها في "صحة تامة"، باستثناء السنوات التي يعيشها في حال المرض أو الإصابة.

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

توصي الدول العربية بتضمين الإحصاءات بيانات مصنفة حسب العمر والجنس. وهذا من شروط السياسة العامة التي تفرض، ليس ضمان تمثيل الجنسين فحسب، بل أيضاً تمثيل الشباب في مواقع القرار. وترى الدول العربية أن امتلاك هاتف نقال ليس دليلاً مباشراً على التمكين، ولا تؤيد بالتالي المؤشر 5 (ب) (1).

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

للحصول على المياه أهمية بالغة في البلدان العربية. ويستخدم كثير منها المياه المحلاة التي تستهلك كميات كبيرة من موارد الطاقة. وتوصي الأجهزة الإحصائية الوطنية العربية باعتماد مؤشر نسبة السكان إلى مصادر المياه. ويرتبط هذا المؤشر بالهدف 2، وثمة إمكانية لاعتماد المؤشرات المتعددة الأغراض لقياس مدى الحصول على المياه.

الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

لا ملاحظات محددة تضاف إلى ملاحظات الفريق المشترك بين الوكالات.

الهدف 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

ينبغي اعتماد مقاييس إحصائية تبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية، والقيمة المضافة للأسر من الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط، والتفصيل حسب الفئات العمرية (لمنع تشغيل الأطفال)، ودعم ريادة المشاريع.

الهدف 9- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

من المقاييس المقترحة نسبة الاستثمار في البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

اقترحت الدول العربية معالجة قضايا الهجرة، بما في ذلك النزوح الداخلي والهجرة القسرية، وهجرة العقول من البلدان العربية إلى الاقتصادات الغربية.

الهدف 11- جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

لاحظت الأجهزة الإحصائية الوطنية غموضاً في وحدات القياس (المدن) والمفاهيم (استخدام الأراضي مقابل غطاء الأراضي). وهناك العديد من القضايا الهامة، مثل النقل المستدام، التي تستدعي وضع مقاييس مناسبة غير موجودة في الوقت الحاضر.

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

بين الأهداف 1 و6 و10 علاقة ترابط، ولا سيما فيما يتعلق بقياس الفقر المتعدد الأبعاد، والحصول على المياه واستهلاكها واستخدامها. وترى الأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان العربية أنه من الصعب إيجاد مقاييس لغايات عدة ضمن هذا الهدف.

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ وآثاره (الاعتراف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغيُّر المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي للتفاوض على هذه الإجراءات)

يؤثر تغيُّر المناخ في المنطقة العربية على الحصول على المياه والإنتاج الزراعي المستدام (1 و6 و10 و12).

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

لا تقع مقاييس هذا الهدف عموماً في نطاق الإحصاءات الوطنية. هذه القضية هي قضية عالمية تتطلب قياساً ومعالجة على الصعيد العالمي.

الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوّع البيولوجي

لا ملاحظات محددة تضاف إلى ملاحظات الفريق المشترك بين الوكالات.

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

لا ملاحظات محددة تضاف إلى ملاحظات الفريق المشترك بين الوكالات. وأيدت الإجهزة الإحصائية العربية المقترحات الداعية إلى التخلي عن التفصيل حسب آلية الجريمة ونوع المرتكب، لأن هذه المعلومات ترتب أعباء كبيرة في وضع التقارير، وهي ليست ذات أهمية كبيرة على الصعيد العالمي. كما أيّدت الأجهزة الإحصائية العربية اعتماد مؤشرات بديلة.

الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

أشارت الأجهزة الإحصائية الوطنية إلى احتمال وجود صعوبات في توفير البيانات، واحتمال عدم انطباق عدد من المؤشرات على الصعيد الوطني. وأشارت تحديداً إلى الغاية 17-11، إذ لا تتوفر بيانات مفصلة على مستوى المشاريع، ما يحد من إمكانية توفير بيانات عن الصادرات بالمستوى المتوقع من التفصيل.

خامساً- تحديد إطار إقليمي للرصد في الدول العربية

13- ناقش المنتدى العربي للتنمية المستدامة في دورته الثانية المبادئ الأساسية ومؤشرات الإطار الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة. وانطلقت المناقشات من تقرير فني صادر عن الإسكوا، اعتُمد أيضاً أساساً لصياغة التوصيات[4]. واقترح تحديد مجموعة صغيرة من المؤشرات الأساسية (30 مؤشراً) تقدّم عنها تقارير بانتظام،

(4) وقد أعد التقرير خبير متخصص في مقاييس التنمية المستدامة. وقد حلل الوضع باستخدام بيانات وإحصاءات حول التنمية المستدامة في البلدان العربية، ومقارنتها بتجارب من مناطق أخرى.

تعطي صورة عن وضع التنمية المستدامة في المنطقة. ومن المنطق أن تكون هذه المؤشرات متعددة الأغراض تصلح لقياس أهداف وغايات متعددة.

14- ويجب الأخذ بالقضايا التي أثارتها الأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان العربية المشار إليها في القسم السابق[5]، فيما يتعلق بمجموعة من المؤشرات العالمية، عند العمل على وضع المؤشرات الإقليمية. ولا بد من الإشارة إلى أن مجموعة المؤشرات الإقليمية لا يفترض أن تكون جزءاً من المؤشرات العالمية، بل أن تكوّن إطاراً مستقلاً لرصد الأهداف على الصعيد الإقليمي. وينبغي أيضاً الإقرار بأن دور الإحصاءات يبدأ بتوجيه عملية صنع السياسات، وتوفير الأدلة لتحليل السياسات. لذلك، لا ينبغي أن يشكل وضع التقارير عبئاً على الأجهزة الإحصائية الوطنية، لأن مجموعة المؤشرات الإقليمية يُفترض أن تكون محدودة.

15- وسيواصل الفريق التقني الذي أنشئ لإجراء مشاورات إقليمية حول مجموعة المؤشرات العالمية عمله، ويضيف إلى جدول مهامه وضع مجموعة المؤشرات الإقليمية تحت إشراف اللجنة الإحصائية في الإسكوا ومكتبها. وينبغي مناقشة قضايا تقنية محددة وقضايا السياسة التي تهم دول مجلس التعاون الخليجي في إطار المركز الإحصائي التابع لمجلس التعاون الخليجي، وتدرج نتائج المناقشة في الإطار الإقليمي.

16- ومن المتوقع أن تتفق الدول على خارطة طريق لوضع مجموعة من المؤشرات في اجتماع فريق العمل العربي بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2015.

سادساً- إجراءات للجنة التنفيذية

17- يُطلب من اللجنة التنفيذية التابعة للإسكوا:

(أ) أن تأخذ علماً بالتقدم المحرز في وضع مؤشرات التنمية المستدامة والقضايا الإقليمية المطروحة في إطار العمل على وضع مجموعة المؤشرات العالمية والإقليمية؛

(ب) أن تبدي رأيها بشأن السُبل الممكنة لمعالجة القضايا التي ظهرت أثناء العمل على وضع مجموعة المؤشرات العالمية. ومن المهم أن تحافظ الهيئات الحكومية الدولية في المقر، كاللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، على العضوية الفعلية للهيئات الحكومية الدولية في اللجان الإقليمية، مثل اللجان الإحصائية. فمن المستحسن عدم تطبيق التصنيفات المصممة لأغراض أخرى، مثل نظام رموز البلدان والمناطق (M49)، على المشاورات الإقليمية وتعيين الخبراء في فرق الخبراء العالمية.

(ج) أن تبحث في عملية تحديد مجموعة المؤشرات الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة وتقدم توصية تدعو إلى إنجاز هذا العمل تحت إشراف اللجنة الإحصائية في الإسكوا.

---

(5) وفي حوزة شعبة الإحصاء في الإسكوا مزيد من التفاصيل التقنية التي أثيرت أثناء المناقشة. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة مقتضبة فقط.